

التقرير الأسبوعي لحماية المدنيين

18-12 أيلول/سبتمبر 2012

القضايا الرئيسية

- ❖ انخفاض ملموس في كمية الوقود التي تصل عبر الأنفاق إلى محطة توليد كهرباء غزة، مما أجبر المحطة على إغلاق إحدى محركاتها الثلاثة التي تعمل حالياً.
- ❖ محكمة في غزة تصدر حكم الإعدام ضد رجلين.

الضفة الغربية

الخسائر البشرية الفلسطينية على يد
القوات الإسرائيلية
الإصابات خلال الأسبوع: 40
عدد المصابين خلال عام 2012: 2,168
المعدل الأسبوعي للإصابات خلال عام 2012: 59
المعدل الأسبوعي للإصابات خلال عام 2011: 28
عمليات البحث والاعتقال خلال هذا الأسبوع: 36

ما زال عدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية أدنى من المعدل الأسبوعي عام 2012

أصيب هذا الأسبوع 40 فلسطينياً من بينهم 13 طفلاً على يد القوات الإسرائيلية، ويمثل هذا انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالمعدل الأسبوعي السائد منذ مطلع عام 2012 (59). ويتوافق هذا العدد مع الاتجاه السائد منذ منتصف شهر تموز/يوليو.

ووقعت معظم الإصابات (24) خلال مظاهرة أسبوعية نُظمت في قرية كفر قدوم (قليلية) ضد حظر استخدام الشارع الرئيسي الذي يربط القرية بمدينة نابلس والأراضي الزراعية المجاورة لمستوطنة كيدوميم. واعتقل في هذه المظاهرة كذلك ناشط إسرائيلي. وتمثل نسبة الإصابات التي تقع في قرية كفر قدوم 38 بالمائة من مجمل عدد الإصابات التي تسببت بها القوات الإسرائيلية في عام 2012.

وأصيب ثمانية فلسطينيين من بينهم أربعة أطفال هذا الأسبوع خلال مظاهرات في محافظة القدس، إحداها بالقرب من البلدة القديمة (5) والأخرى بالقرب من حاجز شعفاط (3). ونُظمت هذه المظاهرات احتجاجاً على الفيلم المسيء للإسلام الذي أنتج في الخارج. وأصيب فلسطينيان خلال مظاهرات في قرية بلعين (رام الله) ضد بناء الجدار ومظاهرة نظمها فلسطينيون وناشطون دوليون بالقرب من سجن عوفر (رام الله) تضامناً مع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وأبلغ عن وقوع ستة إصابات أخرى (من بينهم طفلان) هذا

الأسبوع في محافظات القدس ورام الله ونابلس، في سياقات مختلفة.

استمرار عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم

يتوافق عدد حوادث عنف المستوطنين الإسرائيليين هذا الأسبوع مع المعدل الأسبوعي السائد خلال عام 2012. ولم يبلغ هذا الأسبوع عن وقوع إصابات في صفوف المستوطنين الإسرائيليين.

ووقعت إصابتان من بين إصابات هذا الأسبوع عندما هاجم مستوطنون من البؤرة الاستيطانية آيش كوديش عدداً من الفلسطينيين من قرية قصري (نابلس) أثناء عملهم على أرضهم. رشق المستوطنون خلال هذا الحادث الحجارة باتجاه المزارعين وحاولوا طردهم من الأرض، مما أشعل احتجاجات مع المزارعين وغيرهم من سكان القرية. ولم تتدخل القوات الإسرائيلية لفض الاشتباك سوى بعد مضي ما يقرب من 45 دقيقة وأطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه السكان الفلسطينيين مما أدى إلى إصابة مزارع واحد (40 عاماً) بعد أن



الحوادث المتصلة بمستوطنين التي أدت إلى وقوع إصابات أو أضرار بالملوكات:

هذا الأسبوع: 6

المعدل الأسبوعي خلال عام 2012: 7

المعدل الأسبوعي خلال عام 2011: 8

الفلسطينيون الذين أصيبوا جراء عنف المستوطنين:

هذا الأسبوع: 8

أصيبوا خلال عام 2012: 126

المعدل الأسبوعي خلال عام 2011: 4

المستوطنون الإسرائيليون الذين أصيبوا على يد الفلسطينيين:

هذا الأسبوع: 0

أصيبوا خلال عام 2012: 32

أصيبوا خلال عام 2011: 37

وخلال هذا الأسبوع أيضا، أمرت القوات الإسرائيلية، شفها، عمالا فلسطينيين في قرية الرهوة (الخليل) بوقف حفر بئر في المنطقة بحجة أنه يقع في منطقة عسكرية مغلقة. وأصدرت القوات الإسرائيلية كذلك أمر مصادرة ضد 0.2 دونم من أرض تقع بالقرب من الحرم الإبراهيمي في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل لأسباب أمنية.

وخلال الفترة التي شملها التقرير السابق سلّم الجيش الإسرائيلي أوامر وقف البناء ضد 16 مبنى في قرية خربة يرزا الواقعة في منطقة عسكرية مغلقة في محافظة طوباس. وتتضمن المباني المتضررة مبنى سكنيا واحدا، وتسع حظائر للماشية وستة مراحيض، تمتلكها 11 عائلة (61 فردا). وإذا ما تمّ تنفيذ هذه الأوامر فستؤدي إلى تهجير ثمانية مدنيين. يجدر الذكر أنّ المبنى السكني كان قد هدم أربع مرات من قبل. وقد تمّ التبرع بجميع المباني الأخرى على يد منظمات

المباني الفلسطينية التي هدمت في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية:

خلال هذا الأسبوع:

المباني التي هدمت: 0

المباني التي هدمت في عام 2012: 465

من بينها 136 مبنى سكنيا

الفلسطينيون الذي هُجروا في 2012: 676

المعدل الأسبوعي لعمليات الهدم خلال عام 2012 مقابل عام

2011: 13 مقابل 12

المعدل الأسبوعي للأشخاص الذين هجروا خلال عام 2012

مقابل عام 2011: 18 مقابل 21

ضربه مستوطن بأنبوب معدني، وأصيب أخوه (34) جراء رشقه بالحجارة على يد المستوطنين (أنظر القسم أعلاه للإطلاع على الإصابات الأخرى). وللأسبوع الثاني على التوالي يهاجم المستوطنون الإسرائيليون المدنيين الفلسطينيين في قرية قصرى.

بالإضافة إلى ذلك، هاجمت مجموعة من المستوطنين من مستوطنة إيتمار مجموعة من المزارعين من قرية عقربة بالعصي، مما أدى إلى إصابة ثلاثة مزارعين. كما ورشقت مجموعة أخرى من المستوطنين من مستوطنة شيلو الحجارة باتجاه سيارات تحمل لوحات ترخيص فلسطينية كانت مسافرة بالقرب من حاجز زعترة (سلفيت)، مما أدى إلى إصابة فلسطينيين اثنين وامرأة حامل وتحطيم زجاج السيارات. وخلال الفترة التي شملها التقرير دخل مستوطنون من مستوطنة أوتيل مجمع امريش الفلسطيني (الخليل) وكتبوا شعارات عنصرية على جدران مسجد وحاولوا إشعال النار في إحدى السيارات.

وخلال هذا الأسبوع أيضا، أصيب طفلة فلسطينية تبلغ من العمر تسعة أعوام عندما صدمها مستوطن من مستوطنة تكواع (بيت لحم) بسيارته. وحتى هذا التاريخ من عام 2012، أصيب 13 فلسطينيا، من بينهم 8 أطفال، في حوادث دهس تورطت فيها سيارات مستوطنين إسرائيليين.

وفي حادث لم يتمّ شمله في تقرير الأسبوع الماضي، قتل المنسق الأمني في مستوطنة شعاري تكفاه في حادث تقدر الشرطة الإسرائيلية، كما أفادت مصادر إعلامية إسرائيلية، أنّه حادث «دهس وهرب» وقع أثناء مراقبة دخول العمال الفلسطينيين بدون تصاريح لإسرائيل؛ وسائق السيارة المشتبه به هو فلسطيني يحمل جنسية إسرائيلية.

لم تنفذ أي عملية هدم في المنطقة (ج)؛ واستمرار إصدار أوامر

لم تنفذ السلطات الإسرائيلية للأسبوع الثاني على التوالي أي عملية هدم لمباني الفلسطينيين. بالرغم من ذلك، أصدرت القوات الإسرائيلية أمر طرد ضد ستة دونمات من أراضي قرية الخضر (بيت لحم) بحجة أنها أراضي «دولة». وأمهل مالك الأرض التي تمّ ترميمها مؤخرا على يد منظمة غير حكومية محلية بمساعدة دولية وتتضمن بئر مياه، 45 يوما لإعادة الأرض إلى ما كنت عليه قبل ترميمها.

الرجبي في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل وأمرت الدولة أن تعيد المنزل إليها خلال 30 يوما. وتفيد مصادر إعلامية إسرائيلية أن هذه الخطوة تتطلب الحصول على مصادقة وزارة الدفاع الإسرائيلية على البيع وانتقال المستوطنين للعيش في المنزل. وكانت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قد أصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 قرارا يقضي بأن على المستوطنين مغادرة منزل الرجبي وأعلنت دولة إسرائيل كحارس مؤقت للمنزل إلى حين صدور أمر منفصل حول قضية الملكية. وفي كانون الثاني/ديسمبر 2008 أخلت قوات الأمن الإسرائيلية المستوطنين بالقوة، وفي أعقاب الإخلاء، هاجم المستوطنون الإسرائيليون المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في مدينة الخليل ومناطق أخرى في الضفة الغربية.

فرض إغلاق شامل على الضفة الغربية خلال عطلة رأس السنة اليهودية

فرضت السلطات الإسرائيلية إغلاقا شاملا على الضفة الغربية في الفترة ما بين 18-16 أيلول/سبتمبر خلال عطلة رأس السنة اليهودية. وخلال فترة الإغلاق يُحظر على السكان الذين يحملون بطاقة هوية الضفة الغربية والحاصلين على تصاريح من الدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل باستثناء أولئك الذين يعملون في المنظمات الدولية والحالات الإنسانية. وبمناسبة هذا العيد أيضا أغلقت القوات الإسرائيلية في 17 أيلول/سبتمبر جميع المداخل الشمالية لمنطقة سلوان في القدس الشرقية من أجل تسهيل وصول المستوطنين الإسرائيليين إلى المنطقة. وتعتبر منطقة سلوان منطقة توتر منتظم بسبب النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في قلب الحي، وبسبب تواجد المستوطنين الإسرائيليين وحراسهم المسلحين بالإضافة إلى خطة إسرائيلية تقضي بهدم عشرات المنازل لإتاحة المجال أمام بناء مجمع سياحي في المنطقة. ونتيجة هذا الإغلاق أجبر الفلسطينيون على استخدام شوارع بديلة أطول للوصول إلى منازلهم. وفي الخليل، أغلق الحرم الإبراهيمي أمام المصلين الفلسطينيين في الفترة ما بين 19-17 أيلول/سبتمبر بسبب الأعياد.

غير حكومية محلية ودولية والسلطة الفلسطينية في أعقاب عمليات هدم نُفذت في هذه المنطقة في أيار/مايو 2012. ومنذ عام 1967 أعلن الجيش الإسرائيلي عن ما يقرب من 18 بالمائة من الضفة الغربية مناطق عسكرية مغلقة لأغراض التدريب، أو «مناطق إطلاق نار». إن تخصيص الأراضي لأغراض عسكرية كان له أثر إنساني خطير على المدنيين الفلسطينيين وقلل بصورة كبيرة من الأراضي المتوفرة لأغراض السكن وكسب الرزق.

تجديد أمر مصادرة

في تطور لم يتمّ التبليغ عنه في تقرير الأسبوع الماضي، سلمت القوات الإسرائيلية أمرا عسكريا مجددا يمدد مصادرة 647 دونما من الأراضي التي تعود لقريبة عوارتا وبورين (نابلس) حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2014 لأسباب أمنية. وتقع الأرض المصادرة بالقرب من بوابة طريق عوارتا (مغلقة حاليا) وبالقرب من منطقة تدريب للجيش الإسرائيلي. وتعود هذه الأراضي لـ80 عائلة من القريتين.

وفي الرد الذي قدمته دولة إسرائيل لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية خلال الفترة التي شملها التقرير، أفادت أن لها صلاحية تخصيص أجزاء من الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون ملكية خاصة، والتي تمت مصادرتها قبل عام 1979 لأغراض عسكرية، ولبناء المستوطنات. هذا بالرغم من القرار البارز الذي أصدرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية عام 1979 الذي نص على أن بناء المستوطنات لا يستوفي اعتبار «الحاجات الأمنية» وبالتالي لا يُسمح بمصادرة الأراضي المملوكة ملكية خاصة لهذا الغرض. وتفيد تقارير إعلامية إسرائيلية أن ما يزيد عن 40 مستوطنة إسرائيلية تقع بكاملها أو جزء منها على أراض مملوكة ملكية خاصة للفلسطينيين تمت مصادرتها لأغراض عسكرية. وتخالف المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، القانون الإنساني الدولي الذي يحظر على القوة المحتلة أن تنقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

محكمة إسرائيلية تصدر حكما يخص منزل الرجبي

في 13 أيلول/سبتمبر أصدرت محكمة صلح إسرائيلي قرارا يدعم دعوى ملكية مستوطنين إسرائيليين لمنزل

هدوء نسبي في غزة

شهد قطاع غزة هذا الأسبوع هدوءا نسبيا بالرغم من الإبلاغ عن بعض حوادث إطلاق الصواريخ وعمليات تجريف أراض خلال عمليات توغل إسرائيلية، ولم تسفر أي منها عن وقوع إصابات.

واستمرت خلال هذا الأسبوع القيود الإسرائيلية المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى مناطق تقع على طول السياج الذي يفصل ما بين غزة وإسرائيل ومناطق صيد الأسماك التي تبعد عن الشاطئ مسافة تزيد عن ثلاثة أميال بحرية. وفي أربعة حوادث وقع خلال الفترة التي شملها التقرير توغلت الدبابات والجرافات الإسرائيلية مسافة 300-150 مترا داخل قطاع غزة، تحت غطاء من إطلاق النار الكثيف، وانسحبت بعد تنفيذ عمليات تجريف للأراضي. وفي حادثين آخرين أطلقت القوات الإسرائيلية المتمركزة على طول السياج النار باتجاه مزارعين فلسطينيين مما أجبرهم على مغادرة حقولهم. ولم يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار. وفي ثلاثة حوادث أخرى اعتقلت القوات الإسرائيلية خمسة فلسطينيين من بينهم ثلاثة أطفال، بحجة أنهم كانوا يحاولون التسلل داخل إسرائيل. وفي خمسة حوادث على الأقل أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النيران التحذيرية باتجاه قوارب صيد فلسطينية وأجبرتها على العودة إلى الشاطئ. ولم يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

وخلال هذا الأسبوع أيضا أطلقت الفصائل الفلسطينية المسلحة عددا من القذائف من قطاع غزة باتجاه جنوب إسرائيل ومواقع عسكرية إسرائيلية بالقرب من السياج، انفجرت إحداها قبل الأوان في موقع الإطلاق. ولم يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار بالممتلكات.

محكمة في غزة تصدر حكما بالإعدام

في 12 أيلول/سبتمبر أصدرت محكمة عسكرية في غزة حكما بالإعدام شنقا على رجل يبلغ من العمر 45 عاما من بيت لاهيا، في حين حكمت بالسجن مدة 10 سنوات على زوجته البالغة من العمر 40 عاما بعد إدانتهما بالتعاون مع إسرائيل. وأدانت المحكمة الزوجين بتقديم معلومات إلى إسرائيل أدت إلى اغتيال عضوين من المجموعات الفلسطينية المسلحة في غزة. وخلال هذا الأسبوع

الخسائر البشرية الفلسطينية على يد

القوات الإسرائيلية

عدد القتلى هذا الأسبوع: 0

عدد القتلى خلال عام 2012: 47

عدد الإصابات خلال هذا الأسبوع: 0

عدد الإصابات خلال عام 2012: 244

المعدل الأسبوعي لعدد المصابين خلال عام 2012: 8

المعدل الأسبوعي لعدد المصابين خلال عام 2011: 9

الخسائر البشرية الإسرائيلية جراء النيران الفلسطينية من غزة

عدد الإصابات هذا الأسبوع: 0

أيضا، أصدرت محكمة في غزة حكما بالإعدام على رجل يبلغ من العمر 27 عاما بعد إدانته بقتل شخصين، أحدهما شاب دفنه المحكوم عليه وهو حي. ويفيد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أنه تم إصدار حكم الإعدام ضد خمسة أشخاص خلال عام 2012، مما أوصل عدد القضايا التي أصدر فيها حكم الإعدام إلى 130 حكما منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في عام 1994 (104 في قطاع غزة و 26 في الضفة الغربية). ومنذ عام 2007 تم تنفيذ حكم الإعدام ضد 14 شخصا على يد السلطات في قطاع غزة، من بينهم ستة أشخاص أدينوا بالتعاون مع جهات أجنبية.

وخلال الفترة التي شملها التقرير أيضا، أدانت المحكمة العسكرية في غزة في نيسان/أبريل 2011 أربعة أشخاص بالتورط في خطف وقتل الناشط الإيطالي فيتوريو أريغوني بأحكام تراوحت ما بين الحبس مدة عام والسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة. وكانت عائلة أريغوني إلى جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد طلبت من المحكمة الامتناع عن تنفيذ حكم الإعدام في القضية.

فتح معبر رفح في الاتجاهين

فتح معبر رفح ما بين مصر وغزة بالاتجاهين لمدة ستة أيام هذا الأسبوع؛ مما أتاح لما يقرب من 5,726 شخصا من بينهم طلاب ومرضى وحملة جوازات سفر أجنبية وأشخاص حاصلين على إقامات في دول أجنبية الخروج من قطاع غزة إلى مصر، وفي المقابل دخل 4,586 شخصا إلى قطاع غزة. وأبلغ عن أن 381 شخص منعوا

من العبور إلى مصر لأسباب غير معلومة. ونظراً للقيود المتواصلة التي تفرضها السلطات المصرية، لا يزال آلاف الفلسطينيين المسجلين ينتظرون مغادرة غزة.

انقطاع الكهرباء ما زال يتسبب في إعاقة الحياة اليومية داخل غزة

نتيجة لنقص الوقود أجبرت محطة توليد كهرباء محافظات غزة هذا الأسبوع على إغلاق أحد محركاتها الثلاثة التي تعمل حالياً (من بين أربعة محركات) مما خفض قدرتها الإنتاجية إلى 60 ميغاواط. وحالياً يبلغ العجز الذي تعاني منه محطة توليد كهرباء غزة 45 بالمائة مما اضطر شركة توزيع كهرباء محافظات غزة إلى فرض جدول صارم يتمّ بموجبه تزويد الكهرباء لفترة ثماني ساعات وقطعها لفترة ثماني ساعات في أنحاء قطاع غزة.

وتحتاج محطة توليد كهرباء غزة إلى ما يزيد عن 3.5 مليون لتر من الوقود أسبوعياً من أجل العمل بقدرتها التشغيلية الكاملة. وأفيد أنّ 20 بالمائة فقط من هذه الكمية وصلت القطاع من مصر عبر الأنفاق خلال الفترة التي شملها التقرير. ويعتبر هذا انخفاضاً حاداً في إمدادات الوقود مقارنة بالأسبوع الماضي (عندما وصل المحطة ما يزيد عن 75 بالمائة). ومنذ 6 آب/أغسطس تواصل السلطات المصرية فرض حظر على نقل الوقود الذي تبرعت به دولة قطر وكان ينقل إلى غزة عبر المعابر الرسمية، لأسباب أمنية.

نقل البضائع: (معبّر كيرم شالوم - كرم أبو سالم):

الواردات: 15-9 أيلول/سبتمبر 2012
حمولات الشاحنات التي دخلت هذا الأسبوع: 1,481
النسبة المئوية للشاحنات التي تحمل مواد الغذاء: 44%
المعدل الأسبوعي منذ مطلع عام 2012: 1,081
المعدل الأسبوعي قبل الحصار: 2,807
الصادرات:
الشاحنات التي خرجت هذا الأسبوع: 0
المعدل الأسبوعي منذ مطلع عام 2012: 5
المعدل الأسبوعي قبل الحصار: 240

وتفيد مصادر محلية، من بينها أصحاب الأنفاق، أنّ نشاطات الأنفاق الواقعة أسفل الحدود ما بين مصر وغزة استمرت بصورة جزئية هذا الأسبوع في أعقاب قيود مصرية أمنية فرضت على جانبي الحدود. ولكن بالرغم من القيود المفروضة على عمل الأنفاق عامة، استمر تدفق الوقود من مصر بمستويات متفاوتة. ويدخل إلى غزة يومياً عبر الأنفاق ما يقرب من 400,000 لتر من الوقود، في حين يحتاج القطاع ما يصل إلى 800,000 إلى مليون لتر يومياً. وتمّ تخصيص أقل من ربع الكمية التي دخلت يومياً هذا الأسبوع لمحطة توليد كهرباء غزة.

يرجى الملاحظة أن الأرقام الواردة في هذا التقرير خاضعة للتغيير بناءً على ورود معلومات إضافية.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_report_2012_09_21_english.pdf

للمزيد من المعلومات، الاتصال على مي ياسين +972 (0)2 5829962 . yassinm@un.org